



تقرير فحص محدود

للقوائم المالية الدورية لشركة غاز مصر

في ٢٠٢٦/٣/٣١

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة غاز مصر "شركة مساهمة مصرية"

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي لشركة غاز مصر ٢٠٢٦/٣/٣١ بإجمالي أصول بلغت نحو ٢١,٥٢٨ مليار جنيه وكذا قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ذات التاريخ بصافي ربح (بعد الضريبة) بنحو ٢١٩,٣٠٥ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتنحصر مسئوليتنا في ابداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس ابداء استنتاج متحفظ:

- حساب الضريبة المؤجلة بناء على الفروق بين الإهلاك الضريبي والإهلاك المحاسبي وصحتها الفروق بين القيمة الدفترية للأصول أو الإلتزامات في قائمة المركز المالي والأساس الضريبي لهذه الأصول والإلتزامات وفقا لمعيار (٢٤) ضرائب الدخل فقرة (٥).
- يتعين إجراء التصويب اللازم وفقا ومتطلبات المعيار المشار اليه.



- تم احتساب الايراد لبعض المشروعات بما لا يتفق والفقرات أرقام (٣٩ - ٤٠ - ٤١) من المعيار المصري رقم (٤٨) (الايراد من عقود العملاء) الخاصة بقياس مدى التقدم نحو الوفاء الكامل بالتزامات الاداء وطرق قياس مدى التقدم.
نوصى بمراجعة المعيار المشار اليه واجراء ما يلزم من تسويات.
- تم تكوين مخصص للضرائب بنحو ٣١٥ مليون جنيه وقد تبين تضمين المخصص نحو ١٣٣ مليون جنيه تمثل فروق ضريبية بالزيادة تخص ضريبة القيمة المضافة عن اعوام من ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٥ .
ويتصل بما سبق دراسة الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الشركة لم توضح المخصص لكل قضية علي حده .
يتعين اعادة دراسة المخصصات في ضوء ما سبق واجراء ما يلزم من تسويات.

الاستنتاج المتحفظ:

وفي ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء في الفقرات السابقة لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المشار إليها أعلاه لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة غاز مصر في ٢٠٢٦/٣/٣١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذات التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية.

فقرة لفت انتباه:

- تضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ نحو ١٥١,١ مليون جنيه تمثل مبالغ منصرفه عليها منذ سنوات ولم يتم الانتهاء منها .
نوصى بسرعة الانتهاء من المشروعات للاستفادة من الاموال المستثمرة فيها
- بلغت ايرادات الاستثمارات البالغة نحو ٨٦٥,٧ مليون جنيه ساهمت في تحويل خسائر النشاط البالغة نحو ٦٣٩,٩ مليون جنيه عن الثلاثة أشهر الأولي للعام المالي ٢٠٢٦ إلي صافي أرباح بلغت ٢١٩,٣ مليون جنيه عن ذات الفترة.
يتعين العمل على تعظيم ايرادات النشاط بالشركة.
- عدم الانتهاء من اجراءات التصفية لبعض الشركات المستثمر فيها و التي تم السير في اجراءات التصفية لها منذ فتره مثال ذلك : (مى جاس روجتيك) والتي وافق مجلس الادارة في ٢٠١٤ على السير في اجراءات التصفية .
نوصى بسرعة الانتهاء من اجراءات التصفية .

القاهرة في: ٢٥/ ٥/ ٢٠٢٦

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
محمد البربري
(محاسب / محمد حمدي البربري)
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

وكيل اول الوزارة
مدير الادارة
منى محمد ثابت
(محاسبة / منى محمد ثابت)